الصباح AL-SABAH

البسيس ترأس وفد الشبكة الإقليمية في فعاليات المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية

البسيس خلال إلقائه كلمته

البسيس خلال ترؤسه وفد الشبكة الإقليمية في فعاليات المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية

ترأّس حمد زيد سعود البسيس، عضو مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية ورئيس مبرة العوازم الخيرية، وفد الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية في فعاليات المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية بالدول العربية لعام 2025، الذي أقيم في مقر الاتحاد بالعاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ 22 يوليو 2025.

وشارك في المؤتمر الأستاذ الدكتور علي ال إبراهيم، نائب رئيس الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، بصفته خبيرًا ومتحدثًا رئيسيًا، حيث قدّم ورقة عمل بعنوان:

«المسؤولية المجتمعية في ظل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي».

ونظّم المؤتمر اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع مؤسسة HOPE MCF الدولية، ومكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، وإدارة الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

وأكّد حمد البسيس في كلمته على هامش المؤتمر أهمية تضافر الجهود بين الجهات المختلفة لتعزيز المسؤولية المجتمعية، مشدّدًا على الدور الحيوي الذي تلعبه الشبكة في دعم المشاريع التنموية والخيرية التي تخدم المجتمعات العربية.

وأشار إلى أن الذكاء الاصطناعي شكل فرصة تاريخية لتعزيز أداء المؤسسات الخيرية وتطوير أدواتها وأساليب عملها، مضيفًا:

..وخلال المؤتمر

«في ظل التسارع التكنولوجي والتحول الرقمي، كان لزامًا على المؤسسات الخيرية الاستثمار في هذه الطفرة الرقمية لتحديث عملها وتعظيم أثرها الاجتماعي.»

وجاءت كلمة البسيس ضمن ورشة عمل أقيمت على هامش المؤتمر بعنوان: «المسؤولية المجتمعية في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطبيقها في القطاع الخيري»،

التي سلّطت الضوء على أهمية دمج التقنيات الحديثة في العمل الخيري لتعزيز الفاعلية والشفافية وتحقيق التنمية المستدامة.

يُذكر أن المؤتمر هدف إلى تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول العربية في مجال المسؤولية المجتمعية، وفتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي والدولي لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

«الحياة الخيرية» توزع كتباً للمكفوفين في اليمن بدعم من «أمانة الأوقاف»

الكتب معدة للتوزيع

في إطار جهودها لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة وزعت جمعية الحياة الخيرية 300 مجلد من قصص الأطفال مطبوعة بطريقة برايل على المكفوفين في اليمن بدعم من الأمانة العامة للأوقاف

وقال نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية د. محمد البراك : مشروع «اقرأ» أحد مشروعات جمعية الحياة الخيرية لنشر العلم والمعرفة وكانت أولى إنجازات المشروع بتعاون مبارك مع الأمانة العامة للأوقاف ، وذلك لتزويد الجمعية ب 300 مجلد تحتوى على 12 قصة للأطفال باللغتين العربية والإنجليزية بطريقة برايل للمكفوفين، وهذه الكتب طلعت من ديرتنا الكويت ووصلت إلى إخواننا وأبنائنا في اليمن فما أجمل أن يكون العمل الخيري طريقاً للقراءة والعلم.

وبين البراك أن "اقرأ" لنشر العلم والمعرفة مشروع علمي فكري وتربوي يهدف إلى إحياء قيمة القراءة وتعزيز العلم الشرعي والثقافي باستعمال الوسائل والتقنيات الحديثة، من خلال اعداد وتأليف المناهج وطباعتها، وجمع الكتب النافعة، وتوزيعها لدعم التعليم وإنشاء المكتبات في الدول المحتاجة.

وختم البراك بتوجيه الشكر للأمانة العامة للأوقاف على دعمها الكريم للمشروع ، سائلاً المولى عزوجل أن يتقبل من الجميع وأن يجعل هذه الكتب في نفع المحتاجين من أهلنا في اليمن

توزيع الكتب على ذوي الاحتياجات الخاصة في اليمن

أكبر خطة

وقال المستشار السميط، في تصريح صحفي خلال جولة تفقدية له في مجمع محاكم «الرقعي» أمس، إن الكويت شهدت نهضتين تشريعيتين الأولى قبل صدور الدستور «منذ سنة 1959 حتى سنة 1965»، وأنجزت خلالها قوانين رئيسية من ضمنها قانون الجنسية.

أضاف ان النهضة التشريعية الثانية كانت «منذ سنة 1978 حتى سنة 1984»، حيث صدرت غالبية القوانين التي لا زالت سارية حتى اليوم مثل القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الأحوال الشخصية.

وأوضح ان القوانين الرئيسية في الكويت جميعها ستخضع لإعادة التقييم والتطوير، حيث تعكف ثماني لجان عاملة حاليا على نظر قانون المحاكم الاقتصادية وقانون منظومة الإيجار واتحاد الملاك وقانون الجزاء وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وقانون العمال، وذلك بهدف تبسيط إجراءات التقاضي.

أضاف انه من جانب آخر يتم العمل على حل النزاعات خارج النطاق القضائي قدر المستطاع، عن طريق لجان فض المنازعات القضائية يتم انتداب قضاة لها للوصول إلى حل لها، إلى جانب وسائل التحكيم والتحول التكنولوجي في المنظومة القضائية.

وبين ان قانون القضاء الجديد وصل لمراحله الأخيرة، حيث تمت إحالته إلى إدارة الفتوى والتشريع، ومن المتوقع الانتهاء منه قريبا وهو يشكل مدخلا وحلا لأكبر عملية إصلاح للمنظومة القضائية في الكويت، ترجمة للتوجيهات السامية لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد.

وذكر ان «القوانين السارية في البلاد يصل عددها إلى 983 قانونا، سبق وأعلنت في بداية تولدي الحقيبة الوزارية عن مراجعة نسبة 10 بالمئة من القوانين خلال سنة، وتم إنجاز عدد 118 قانونا خلال مدة ثمانية أشهر أي بنسبة أكبر ومدة زمنية أقل، عن ما تم الإعلان عنه، ونحن الآن بصدد إعادة النظر في نسبة 15 بالمئة أخرى من القوانين ليصل مجموعها إلى نسبة 25 بالمئة خلال عام واحد».

وثمن الجهود الكبيرة للشركاء في هذه الخطة، وهم القضاة وأعضاء النيابة العامة، وأعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت، وإدارة الفتوى والتشريع، وجميع مؤسسات المجتمع المدني المعنية كل حسب اختصاصه.

وبين ان جميع اللجان العاملة تقوم بالإستعانة في المختصين من قضاة وأعضاء النيابة العامة وأساتذة الجامعة وجمعية المحامين لمراجعة القوانين، كما يتم الاطلاع على أفضل التجارب الخليجية والعربية والعالمية لاقتباس الأفضل منها والأنسب للبيئة السارية في الكويت.

وذكر ان البنك الدولي ممثلا بمنظمة العدالة والتنمية وضع معيارا دوليا، معتمدا لقضاء سريع يحقق العدالة للأفراد دون تأخير بحيث يكون عدد القضاة قياسا لعدد السكان 8 قضاة لكل 100 ألف نسمة.

وشرح ان الولايات المتحدة الأمريكية لديها 5 قضاة لكل 100 ألف نسمة والصين لديها 11 قاضيا لكل 100 نسمة، والاتحاد الأوربي لديه 20-11 قاضيا لكل 100 ألف نسمة، وهي دول مستقرة قانونيا وقضائيا ومنظومتها سلسة تعمل بكل سهولة ويسر، بينما الكويت لديها 33 قاضيا لكل 100 ألف نسمة، حيث تعتبر أحد أعلى الدول في العالم من ناحية عدد القضاة قياسا لعدد السكان.

وقال: «هناك تركة ثقيلة جدا في المنظومة القضائية والخدمات المساندة لوزارة العدل، فعدد القضايا التي تنظر في دولة الكويت أكثر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تصل مقارنة ببعض الدول إلى ما يعادل 10 أضعاف وهو ما يعني أن القاضي في الكويت ينظر في جميع وأبسط مسائل المنازعات».

وعزا التأخير في الدعاوى والفصل فيها إلى حاجة النظام القضائي الكويتي للتحديث، مبينا ان نظام التوثيق والتوكيل بوضعه الحالي يعاني من مشاكل «كبيرة» وما تقوم به اللجان العاملة حاليا هو إنجاز التعديلات بأفضل طريقة وأسرع وقت ممكن.

أضاف: «سنواصل العمل على إصدار التشريعات خلال الفترة المقبلة لحاجة البلاد إليها والتحدي الوحيد الذي يقف أمامنا حاليا هو عامل الوقت فقط ولا عذر آخر لنا، وما أنجز ولله الحمد بالتعاون مع شركاءنا عمل استثنائي لتحقيق الهدف المنشود، وهو خدمة مصلحة الوطن، وكل من يعيش على هذه الأرض من مواطنين ومقيمين، عبر إعطاء الحقوق لأصحابها وسترون النتائج عن قريب».

«الصحة» : وفاة

ومستمر بين المستشفيات ومركز الكويت لمراقبة السموم، وبالتعاون مع الجهات الأمنية والجهات المعنية في البلاد.

أضافت أن الحالات تنوعت في شدة الأعراض؛ إذ استدعى الأمر إدخال عدد منها إلى أقسام العناية المركزة، حيث تطلبت 31 حالة استخدام أجهزة التنفس الصناعي، فيما استدعت 51 حالة جلسات غسيل كلوي عاجلة، كما سُجلت 21 حالة إصابة بعمى دائم أو تأثر بالبصر، إضافة إلى وفاة 13 شخصا.

وأكدت وزارة الصحة استمرارها في متابعة جميع الحالات على مدار الساعة، والتنسيق مع الجهات المعنية، لضمان توفير الرعاية الطبية اللازمة، داعية للإبلاغ الفوري عن أي حالات اشتباه بالتسمم، عبر المستشفيات أو الخطوط الساخنة المعتمدة.

من جهة أخرى، بحث محافظ الأحمدي الشيخ حمود الجابر مع وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي أمس، خطة الوزارة في منطقة الأحمدي الصحية واحتياجات المحافظة والتحديات المستقبلية لتحويلها إلى مدينة طبية متكاملة.

وقال المحافظ الجابر لـ«كونا» عقب الاجتماع بمقر الوزارة، إنه استعرض مع الوزير العوضي، أبرز المشاريع الصحية المنجزة بالمحافظ ومنها افتتاح وتشغيل مستشفى الأمومة والطفولة الجديد، وإنشاء وتشغيل مراكز صحية وتخصصية وتوسعة خدمات غسيل الكلى وافتتاح مبنى العلاج الطبيعي الجديد والمخازن الطبية ومواقف السيارات وتعزيز خدمات الطوارئ وطب الأسنان.

تتمات

وأوضح أن الاجتماع تناول الخطة المستقبلية التي تتضمن إنشاء مرافق طبية متطورة وفصل العيادات الخارجية عن المستشفى الرئيسي لتقليل الازدحام وإنشاء مستشفى جديد لأقسام الباطنية والجراحة، وتوسعة مبنى علاج القلب وإدخال تقنيات الطاقة النظيفة وتطوير خدمات السياحة العلاجية.

ولفت إلى أن الجانبين ناقشا آليات التعاون مع شركات عالمية كبرى لتنفيذ المشاريع الصحية الضخمة، وفي مقدمتها مدينتا الأحمدي وصباح الأحمد الطبيتان، وفق جدول زمني محدد مع معالجة تحديات التمويل وتسريع وتيرة الإنجاز وضمان التوزيع العادل للخدمات الصحية بين مناطق المحافظة.

وأفاد المحافظ أن الهدف من الاجتماع الذي حضره وكيل الوزارة الدكتور عبد الرحمن المطيري، والوكيل المساعد للشؤون الهندسية المهندس إبراهيم النهام، تلبية احتياجات الأهالي وتشكيل لجان مشتركة للإسراع في تنفيذ المشاريع، بما يضمن توفير خدمات صحية متكاملة ومستدامة لسكان المحافظة.

إدانة عربية

وشددت على أن «هذه الأوهام العبثية التي تعكسها تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، لن تنال من الأردن والدول العربية ولا تنتقص من الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني».

أضافت أن «هذه التصريحات والممارسات تعكس الوضع المأزوم للحكومة الإسرائيلية، وتتزامن مع عزلتها دوليا في ظل استمرار عدوانها على غزة والضفة الغربية المحتلتين».

وكان نتنياهو - المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب في غزة- قد قال خلال مقابلة مع قناة «آي 24» الإسرائيلية، أمس الأول الثلاثاء: «أشعر أنني في مهمة تاريخية وروحانية وأنا مرتبط عاطفياً برؤية إسرائيل الكبرى».

يأتي حديث نتنياهو مع استمرار حرب الإبادة والتجويع الإسرائيلية في قطاع غزة، وفي سياق خطاب متصاعد لليمين المتطرف الإسرائيلي يدعو إلى التوسع والضم وصولا إلى إنشاء «إسرائيل الكبرى» التي تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات، وفق معتقداتهم.

من جهة أخرى، أعلنت المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي أمس، أن رئيس الأركان، إيال زامير، صدّق على ما وصفتها بأنها «الخطوط العريضة لخطة الهجوم على غزة»، التي تتعلق بالخطوات المقبلة للجيش في القطاع. وأضافت المتحدثة، في بيان، أن رئيس الأركان أكد على أهمية «رفع جاهزية القوات والاستعداد لاستدعاء قوات الاحتياط».

إلى ذلك، أعلنت وسائل إعلام فلسطينية عن ارتفاع عدد قتلى الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة أمس الأربعاء إلى 29 شخصا.

وتقول سلطات الصحة في غزة إن الحرب البرية والجوية التي تشنها إسرائيل في القطاع منذ نحو عامين أدت إلى مقتل أكثر من 61 ألف فلسطيني.

في غضون ذلك، تعمل مصر مع قطر والولايات المتحدة لإحياء هدنة الستين يوماً في غزة في إطار جهود جديدة لإنهاء الحرب بين إسرائيل وحماس، حسبما اعلن وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي.

وأوضح عبد العاطي خلال مؤتمر صحفي أن الخيار المطروح على طاولة المفاوضات الآن هو إحياء خطة ويتكوف التي تقضي بوقف اطلاق النار لمدة ستين يوماً، مقابل إطلاق سراح وتبادل عدد معين من الرهائن الإسرائيليين والسجناء والمعتقلين الفلسطينيين، وإدخال غير مقيّد للمساعدات لقطاع غزة.

وكان مصدر فلسطيني مطلع على المفاوضات قد قال في وقت سابق، إن «الوسطاء بصدد بلورة مقترح جديد لاتفاق شامل لوقف النار، يتضمن صفقة تبادل جميع الرهائن الإسرائيليين الأحياء والأموات دفعة واحدة»، غير أن الوزير المصري نفى لمراسل بي بي سي في القاهرة تلك الأنباء.

وأشار عبد العاطي إلى أن هناك مجموعة مكونة من 15 شخصية فلسطينية - لا تتبع أي فصيل - جاهزة لإدارة قطاع غزة، أثناء فترة انتقالية مدتها ستة أشهر، عقب انتهاء الحرب، ثم تتولى بعدها السلطة الفلسطينية مسؤولية إدارة القطاع.

وأكد الوزير المصري: «نتحدث مع حماس والإسرائيليين، ونسعى للتوصل إلى اتفاق» بالاستناد إلى خطة أمريكية حديثة.

ونفت الرئاسة الفلسطينية عبر وكالة الأنباء الرسمية تقارير إسرائيلية حول تعيين رجل أعمال فلسطيني لإدارة قطاع غزة.

ووفقاً لما نقلته «وفا» عن مصدر مسؤول في الرئاسة الفلسطينية فإن الجهة الوحيدة المخولة بإدارة قطاع غزة هي «دولة فلسطين» ممثلة بالحكومة أو لجنتها الإدارية المتفق عليها والتي يرأسها وزير في الحكومة.

واعتبر المسؤول في الرئاسة الفلسطينية «أي تعاطٍ مع غير ذلك... خروجاً عن الخط الوطني، ويتساوى مع ما يريده الاحتلال الذي يريد فصل غزة عن الضفة، وتهجير سكانها».

وكان رجل الأعمال الفلسطيني سمير حليلة قد نفى ما تداولته وسائل إعلام إسرائيلية حول تعيينه حاكماً لقطاع غزة، مؤكداً في الوقت نفسه وجود اتصالات جرت معه في هذا الشأن، حول نموذج يمزج بين الإدارة الأمنية والمدنية، مع وجود قوة أمنية تضمن الاستقرار، وتشكيل لجنة لإعادة الإعمار، في غزة.

وقال حليلة، في مقابلة مع إذاعة «أجيال» الفلسطينية، إن ما نُشر مؤخراً ليس جديداً، بل هو إعادة لما تم تداوله قبل نحو ستة أشهر، موضحاً أنه تلقى في يوليو 2024، اتصالاً من مقاول كندي يعمل مع الإدارة الأمريكية ووزارة الدفاع (البنتاغون) لبحث مستقبل الحكم في غزة بعد الحرب، حيث عرض عليه تولي منصب حاكم القطاع.

أضاف رجل الأعمال الفلسطيني أنه أطلع الرئيس محمود عباس على المقترح لمعرفة موقفه منه، إلا أن اللقاءات التي تلت ذلك لم تُفضِ إلى توافق كامل.

وقال حليلة إن المقترح الأمريكي طرح على أكثر من رجل أعمال فلسطيني في الفترة نفسها، وإن إسرائيل وبعض الدول العربية أبدت اعتراضاً كاملاً على شكل الحكم المقترح للقطاع، بينما كانت الولايات المتحدة والسعودية ومصر من أبرز الدول الداعمة للفكرة.